جامعة دمشق

كلية الشريعة

قسم علوم القرآن والسنة

الانقطاع في السند وأثره في قبول الحديث

(دراسة تأصيليّة تطبيقيّة)

رسالة أُعِدَّت لنيل درجة الماجستير في الحديث النبوي وعلومه

إعداد الطالب :

عبد الباسط صالح إبراهيم

إشراف الدكتور :

عمار الحريري

1431هـ / 2010 م

وهو حسبي وبه ثقتي وعليه اعتمادي ونعم الوكيل

الإهداء

ـ إلى من قَدَّما لي كل غالٍ ورخيصٍ في سبيل أن أتعلم . . . إلى أقرب الناس إلى قلبي وأعظمهم يداً عندي . . . والدَيَّ .

ـ إلى من قادني بعقله الوقَّاد وحكمته النادرة وروحه النقية سيدي وأستاذي الشيخ عبد اللطيف الجندي حفظه الله تعالى .

ـ إلى من شاركتني حياتي وهمي وسهري ومعاناتي . . . زوجتي الغالية . . أم إبراهيم .

بطاقة شكر وتقدير

_ أتوجه بالشكر الجزيل إلى أستاذي الفاضل : الدكتور عمار الحريري الذي تكرم بقبول الإشراف على هذه الرسالة ومتابعتها ، ورافقني في هذا البحث خطوة خطوة . . .

_ كما أشكر كل من كان له فضل عليَّ في دعم هذا العمل وإنجازه من أساتذة وأهل وأصدقاء . . .

_ والشكر كل الشكر، والفضل أجزل الفضل إلى أساتذتي في كلية الشريعة وأخص منهم أصحاب الاختصاص، أساتذة الحديث الشريف وعلومه، وفي مقدمتهم فضيلة الأستاذ الدكتور نور الدين عتر، والدكتور بديع السيد اللحام، والدكتور عماد الدين الرشيد ، والدكتور نصار نصار، والدكتور عبد العزيز حاجي .

_ كما أشكر جامعة دمشق، وكلية الشريعة، والقائمين عليها من أساتذة وإداريين، وأخص بالذكر منهم عميد الكلية فضيلة الأستاذ الدكتور : بديع السيد اللحام .

عبد الباسط صالح إبراهيم

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله القديم الذي لم يزل قبل كل شيء أولاً ، الرحيم الذي ما برح لعباده المؤمنين ملاذاً وموئلاً ، الكريم إذ جعل لهم من لدنه سنداً إلى جنابه موصلاً ، وأبقى حديثهم الحسن بالأعمال الصحيحة عالياً في الملا ، ووصل منقطعهم بمزيد لطفه فأزال مبهماً وكشف معضلاً ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له إلهاً واحداً منعماً مفضلاً ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله أفضل من جاء عن ربه مرسلاً ، وأكمل من قام بالحق حتى أمسى جانب الضلال متروكاً مهملاً ، الذي خصه بأوضح المعجزات كتاباً منزلاً ، وأبان به من أنواع الهداية ما كان مجملاً ، صلى الله وسلم عليه وعلى آله وأصحابه الذين تبوَّؤوا الإيمان منزلاً ، وأعذبوا بنقلهم لمن جاء بعدهم من شريعته منهلاً .

أما بعد :

فإن الإسناد في أصله خصيصة فاضلة أكرم الله تعالى به هذه الأمة المحمدية ، شرَّفها به ، واختصها باتصاله من بين سائر الأمم السابقة .

ولا تخفى أهمية الإسناد على أي طالب علم ، فهو الطريق الوحيد لتمييز صحيح السنة من ضعيفها ، ومقبولها من مردودها ، وهو للحديث كالأجنحة للطائر ، وكالسلاح للمحارب ، فكما أن الطائر لا يستغني عن أجنحته ، والمحارب لا يستغني عن سلاحه ، فكذلك الحديث لا يصح ولا يقبل بدون إسناد ، ومن هنا كان الإسناد للحديث بِحَقٍّ دعامة أساسية يعتمد عليها ، لا يمكن الاستغناء عنها .

وفي هذا يقول الإمام الشافعي المطلبي : (مثل الذي يطلب الحديث بلا إسناد ، كمثل حاطب ليل ، يحمل حزمة حطب ، وفيه أفعى ، وهو لا يدري[1]) .

ثم إنه لا يكفي لقبول الحديث أن يكون له إسناد فحسب ، بل لابد أن يكون هذا الإسناد متصلاً ، لأن الإسناد إذا لم يكن متصلاً لا يُقبل ـ كما لا يخفى ـ ، لأجل ذلك بذل أئمة الحديث جهداً كبيراً في البحث عن الاتصال والانقطاع في الأسانيد ، فدرسوا كل راوٍ تقريباً ، ثم درسوا مروياته عن شيوخه ، فقالوا مثلاً : فلان روايته عن فلان متصلة ، وفلان سمع من فلان وفلان ، وفلان رأى فلاناً ولم يسمع منه ، وفلان روايته عن فلان منقطعة ، أو مرسلة ، وهكذا .

ونظروا أيضًا في مراسيل المشهورين بذلك من الرواة ، وحكموا عليها ، ووازنوا بينها ، وضعّفوا كثيرًا من

---

(١) الإرشاد ، للخليلي : 1/ 154 ، وفتح المغيث ، للسخاوي : 3 / 333 .

الأحاديث بالإرسال ، والتدليس وغيره ... لانقطاع أسانيدها .

وقارنوا بين الأسانيد وطرقها ورواتها وأحوالهم ، ووضعوا شروطًا دقيقة جدًا في ذلك ...

أما إذا ما نظرنا إلى الأمم السابقة ، فإننا نجدها لم تُعْن بالنقل والرواية بالإسناد ، والتحري في معرفة رجاله ودرجاتهم من العدالة والضبط ... فكانت الحوادث التاريخية عندهم تروى على عِلاتها ، والأديان والمذاهب يُعَوَّلُ فيها على التلقي من أفواه النقلة وكتاباتهم ، دون سؤال عن الإسناد فضلاً عن دراسته وبحثه ، فاختلط غثها بسمينها ، وصحيحها بفاسدها ، وراجت عندهم الأساطير ، ودَاخَلَ معتقداتِهم التحريفُ والتبديل ، وشابَتْ كتبَهم الترَّهاتُ والأباطيل ، لأنها نقلت بأخبار موتورة لا معتمد لها ، ولا ضابط ولا ميزان ...

لكن الله تعالى لما جعل هذا الدين خاتمة الرسالات والأديان ، وتعهد بحفظه وصونه ، اختص هذه الأمة بأن وفَّقَهَا لحفظ كتاب ربها وصيانة حديث نبيها ، فإذا بها تبتكر لحفظ الحديث قواعد على أدق منهج علمي يمكن أن يوجد للاستثبات من النصوص المروية وتمحيصها ، وأشهر تلك القواعد : وجوب اتصال الإسناد لقبول الحديث ، مع ثقة ناقليه ، وعدالتهم ...

فباتصال الإسناد عُرِفَ الصحيح من السقيم ، وصان الله هذه الشريعة عن قول كل أفاك أثيم ...

ومن هنا كان الانقطاع في الحديث علة يترك بها ، ويتوقف عن الاحتجاج به بسببها ، لما في إبهام المروي عنه من الغرر ، والاحتجاج المبني على الخطر .

فما مفهوم الانقطاع في السند عند المحدثين ؟ وما أقسامه ؟ وما أنواع كل قسم ؟ وما حكم كل نوع ؟ وهل أثَّر الانقطاع في كل نوع من هذه الأنواع في قبول الحديث أم لا ؟ وما ضوابط ذلك ؟ وما هي الأمثلة التطبيقية التي يتضح بها كل ما سبق ؟

هذا ما عقدت البحث عليه ، مستعيناً بالله تعالى في الإجابة عن كل هذه الأسئلة ، وإلى الله تعالى أرغب في الهداية إلى الصواب ، والنفع به عاجلاً ويوم المآب ، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم ، وسبباً لنيل النعيم .

وقد سميته : **(الانقطاع في السند وأثره في قبول الحديث : دراسة تأصيلية تطبيقية)** .

وبالله تعالى أستعين لما قصدت ، وأسأله التوفيق والإعانة فيما أردت ، فهو حسبنا ونعم الوكيل ، والله يقول الحق وهو يهدي السبيل ، والحمد لله رب العالمين .

أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث في عدة أمور ، منها :

1_ كون الانقطاع في السند بجميع أقسامه وأنواعه ، يَحْتَلُّ حيِّزاً كبيراً من نظر المحدثين ، وله أثر ظاهر في العديد من المباحث الحسَّاسة في علم الحديث ...

فالانقطاع في السند يدخل في التصحيح والتضعيف دخولاً بيِّناً ، حيث يحكم على السند بناء على وجود

الانقطاع فيه أو عدم وجوده : إما بالاتصال ، وإما بالانقطاع ، ومن ثَمَّ الحكم إما بصحة الحديث أو بضعفه ... ومن هنا كان دوره أساسي في قبول الأخبار أو ردها .

2_ إن معرفة القواعد والضوابط التي وضعها المحدثون لقبول الأحاديث التي في سندها انقطاع ، أو ردها يعتبر معياراً وميزاناً تتميز به الأخبار المقبولة من غيرها ، وإذا أدرك الإنسان جوانب تلك القواعد التي وضعها المحدثون لذلك ... انضبطت منافذ معرفة الأخبار عنده ، فلا يَقبَل ما لا يُقبَل ، ولا يَرد ما لا يُرد .

الجديد الذي يقدمه البحث :

يمكن القول بأن هذا البحث فيه من الجدَّة مايلي :

1_ دراسة الانقطاع في السند بكل أبعاده ، وأحكامه ... مع بيان أثر كل نوع من أنواعه في قبول الحديث ، وجَمْعُ كل ذلك في مكان واحد سهل المنال ، هو هذا البحث ، وإلقاء الضوء على أهمية هذه الأبحاث في عمل المحدثين النقاد عند نقد المرويات .

فعلى الرغم من امتلاء كتب علوم الحديث _ القديمة منها والحديثة _ بالكثير من الأقوال والآراء والمناقشات في المسائل التي تتعلق بالانقطاع في السند ، كالمرسل ، وأحكامه ... والتدليس ، وأنواعه ... إلا أن كثيراً من هذه الأقوال والمسائل في هذه الأبحاث (مبعثرة) ، والأنظار فيها (متباينة) ، لم تُجمع مع بعضها ، ولم تُنسق فيما بينها ولم تُحصر جوانب الاتفاق والاختلاف فيها ، فهي أشتات لا يجمعها كتاب واحد .

فهذا البحث جَمَعَ هذه الأقوال والآراء المتنوعة في كل نوع من أنواع الانقطاع في السند _ ظاهراً أو خفياً _ ثم ألَّف بينها ، مع بيان نقاط تباينها واتفاقها ، ومحل الاختلاف فيها ، للتوصل إلى ما هو راجح ، ومقارنة كل ذلك مع التطبيق العملي له ، حتى نصفِّي الصحيح والقوي ، من السقيم والضعيف ، المعمول به من غير المعمول به ، فنثبت الأول ونواصل العمل به ، ونترك الثاني وننبه عليه .

2_ يقدم البحث دراسة تاريخية لتطور أحكام بعض مصطلحات علوم الحديث التي لها علاقة بالانقطاع في السند ، كالمرسل ، والمنقطع _ مثلاً _ ، حيث نجد أن بعض الأئمة قبلوا المرسل بسبب قربهم من عصر الصحابة ، بينما توقف في ذلك من جاء بعدهم بسبب البعد الزمني ، ووضعوا شروطاً دقيقة جداً لقبوله ، ثم شدَّد من جاء بعدهم فلم يقبله مطلقاً ، إلا بشروط تكاد أن تكون نادرة ، وهكذا ...

وهذه الدراسة تجعلنا نفهم حقيقة الاختلاف بين العلماء في حجية المرسل وغيره ، وتحل أيضاً الكثير من الإشكالات العلمية الناشئة عن اختلاف أحكامهم في ذلك .

3 _ تحقيق أقوال الأئمة الأربعة في حكم الحديث المرسل ، الذي يعتبر أشهر أنواع الانقطاع في السند .

وهذا التحقيق لهذه المذاهب الأربعة ، وبالطريقة التي قمت بها في هذا البحث اعتماداً على البند السابق _2_ من جديد هذا البحث ، لم أجده في كتب علوم الحديث المتقدمة ، أو غيرها من الأبحاث المعاصرة التي درست نوعاً

واحداً من أنواع الانقطاع في السند ، وهو المرسل ، أو جمعت بين جميع أنواع الانقطاع في السند في كتاب واحد.

4 _ تحرير قواعد المحدثين التي ساروا عليها لمعرفة مقبول الانقطاع في السند من مردوده ، واستخلاص الضوابط التي استندوا إليها في رد الانقطاع في السند ، أو قبوله .

5 _ الأمثلة التطبيقية ، حيث أسعى إن شاء الله تعالى إلى بيان كل مسألة بنماذج من عمل المحدثين والحفاظ تؤكد صحة ما أتوصل إليه ، وتشهد له ، وأجتهد أن لا أكرر الأمثلة المذكورة في كتب المصطلح ، بل أبحث عن أمثلة أخرى مستخلصة من كتب العلل والتخريج ، وغيرها من كتب الحديث ...

وجملة عملي في هذا البحث إنما هو عبارة عن تقييدات ليس لي فيها من عمل سوى : الجمع ، ثم الترتيب ، ثم التعبير ، ثم التلخيص ، ثم الترجيح ، ثم التطبيق العملي بالأمثلة المناسبة ، أما أن يكون تأليفاً على نفس طريقة المتقدمين بالإبداع والاستدراك ... فهذا لِطِرَازٍ شغر منهم الزمان ، وطُوي بساطه عنا منذ أزمان ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العزيز الحكيم ، وما الأمر فينا إلا كما قال أبو عمرو بن العلاء : ... وما نحن فيمن مضى إلا كبقل في أصول نخل طوال .

مجال البحث وحدوده :

دراستي في هذا البحث محددة في أمرين :

الأمر الأول : تأصيل نظري لقواعد المحدثين في كل ما يتعلق بالانقطاع في السند : أقسامه ، وأنواعه _ المتفق عليها _ ، ومفهوم هذه الأقسام والأنواع ، وأحكامها ... دون التعرض لقواعد الأصوليين وغيرهم في ذلك .

الأمر الثاني : بيان أثر الانقطاع في السند _ بجميع أنواعه المتفق عليها _ في قبول الأحاديث أو ردها ، بعد التأصيل النظري السابق ، عند المحدثين دون غيرهم .

كل ذلك مشفوعاً بالأمثلة التطبيقية المناسبة ، التي نتجت عن التأصيل النظري .

عِلْماً أنه لا علاقة للأثر الفقهي المترتب عن ذلك في هذا البحث ، وإنما موضع ذلك في مكان آخر ، في رسائل الفقه والأصول ، وغيرها من الأبحاث المختصة ، أو المقارَنة ...

ثم إن حكمي على حديث ما ، في هذا البحث ، بأنه ضعيف ومردود ، بسبب الانقطاع في سنده ... ليس مطلقاً ، وإنما هو مقيد بالإسناد الذي أذكره لهذا الحديث فقط ...

فقد يكون متن الحديث الذي رُدَّ سنده بسبب الانقطاع ، صحيحاً ، وهو في أحد الصحيحين ، أو في غيرهما فيكون الحكم على سند الحديث الذي أسوقه خاصَّة .

وقد يكون للحديث المعلول سنده بالانقطاع طرق أخرى تصل به إلى رتبة الحسن لغيره ... فأنا أحكم على هذا الطريق الذي أذكره فقط ، دون مجموع طرقه الأخرى ...

فعملي فقط تقريب الحكم على السند الذي أسوقه ...

هذا وإني قد أضرب أمثلة لأحاديث معلولة بالانقطاع ... ثم أذكر لهذا الحديث _ المعلول بالانقطاع _ طرقاً أخرى (صحيحة أو حسنة) ، في الحاشية دون المتن ، ترتقي به من رتبة (الضعف) ، إلى رتبة (الحسن لغيره) ، أو أُبَيِّنُ أن السند ضعيف ، والمتن صحيح ، والله أعلى وأعلم .

سبب اختيار البحث :

يرجع سبب اختياري لهذا البحث إلى عدة أمور ، منها :

1_ ما سبق من أمور تجلَّت فيها أهمية البحث ، والجديد الذي يقدمه ... كونت الدافع لي في اختيار هذا الموضوع ، لعمقه وتأصّله وأهميته ...

2_ رغبتي في البحث في موضوع متجذِّر في علوم الحديث ، يفيدني في الاطلاع على منهج الأئمة الحفاظ ومسالكهم في دراسة المرويات ونقدها ، وحكمهم على الأحاديث المنقولة بناء على ذلك ، بالقبول أو الرد .

ويكفي أن البحث في مثل هذه المواضيع يجعلني أعيش مع أهل الحديث ، مع أقوالهم ومؤلفاتهم وسيرهم ومناهجهم في فهم الكتاب والسنة ، وفهم علومها وفنونها ... وأَعْظِم بهذه من لذة ونعمة .

ولا شك أنهم وسط هذه الأمة وأقومها طريقاً ، بل هم خير الناس للناس ...

مشكلة البحث ، وتساؤلاته :

يمكنُ إدراكُ مُشكِلَةِ البحث إذا علمنا أن الانقطاع في السند ، مهما كان نوعه ، مردود ، عند جمهور المحدثين وفي مقدمتهم : الإمامان البخاري ومسلم ، ثم وَجَدْنا بعد ذلك أحاديث ينطبق عليها مفهوم الانقطاع في السند ، موجودة في كتب الصحاح ، ومعمولاً بها عند بعض المحدثين ، وأهم هذه الصحاح : صحيح الإمام البخاري ، وصحيح الإمام مسلم ، حيث إن مَنْ يُطالع الصحيحين يجد فيهما عدداً من الأحاديث المُرْسَلَة ، والمُنْقَطِعَة ، والمُعَلَّقَة ، والمدلَّسة ... وهذا مما يثير في الداخل عدة تساؤلات ، أهمها :

هل ناقض هؤلاء الأئمة أنفسهم عندما نَصُّوا على عدم قَبول (الانقطاع في السند) نظرياً ، ثم أخذوا ببعض الأحاديث التي ينطبق عليها مفهوم (الانقطاع في السند) في كتبهم عملياً ، وأوردوها في صِحَاحِهِم !؟

وإذا كان الجواب بالنفي ، فلماذا أورد هؤلاء الأئمة هذه الأحاديث المنقطعة في كتبهم وصِحَاحهم !؟

وهل يقدح مثل هذا بمنزلة تلك الكتب التي هي موضوعة أصلاً للأحاديث الصحيحة ؟

هل عمل هؤلاء الأئمة بتلك الأحاديث المنقطعة حال كونها منقطعة ؟ أَمْ أَنَّ هناك حالاتٍ استثنائيةً وأحكاماً خاصة لذلك .. ؟

وإذا كان الجواب هو الشطر الثاني ، فما هي هذه الأحكام الخاصة والحالات الاستثنائية ... ؟

وهل هذه الأحكام والحالات الاستثنائية (خاصَّةٌ) بالأحاديث المنقطعة في الصحيحين ؟ أم أنها (عامة) تنطبق على جميع أنواع الانقطاع في السند ، عند جميع المحدثين ؟

وإذا كانت هذه الأحكام الاستثنائية (خاصة) بالأحاديث المنقطعة في الصحيحين ، فما هي ضوابط هذه الأحكام عند أصحاب الصحيحين ، ومبرراتها ... ؟

وإذا كانت هذه الأحكام الاستثنائية (عامة) عند جميع المحدثين ، فما هي ضوابط ذلك أيضاً ؟

هذه التساؤلات وغيرُها يمكن لهذا البحث أن يقدم مشروع أجوبة عنها ، تؤخذ من نتائج تفصيلاته ، أو تستفاد من مجمل تحليلاته وتطبيقاته ، وبالله التوفيق .

منهج البحث :

مبنى هذا البحث قائم على شقين كما هو واضح من عنوانه ، هما : الدراسة التأصيلية ، والدراسة التطبيقية .

فالدراسة التأصيلية : هي الدراسة النظرية من خلال كلام العلماء وتقعيدهم ، واعتمادها في الغالب على كتب المصطلح ، وما فيها من تعريفات وتحريرات ومسائل ...

والمنهج المتبع في هذا الجانب هو أولاً الاستقراء ، بتتبع نصوصهم ، وجمع أقوالهم ، وتقصي تعريفاتهم وتحريراتهم في كل مسألة من مسائل البحث ...

ثم يأتي منهج المقارنة ، القائم على مقارنة آراء العلماء ، وبيان نقاط الاتفاق والاختلاف بينهم .

وقد راعيت في تطور الأقوال والآراء لكل مسألة من المسائل _ غالباً _ التدرجَ التاريخي .

وبعد تتبع نصوص العلماء والمقارنة ... يأتي منهج التحليل العلمي ، لرصد النتائج المستخلصة ، ومن ثم الترجيح .

أما الدراسة التطبيقية : فقوامها الاستدلال ، وذلك بذكر الأمثلة المناسبة من كتب السنن والعلل والسؤالات والتخريج وغيرها ... للبرهنة على صحة ما استنتجته من أحكام سابقة ، وللاطمئنان على اتفاق التطبيق العملي مع التقعيد النظري .

منهج الكتابة في البحث :

أما ما يتعلق بمنهج الكتابة الذي سرت عليه في هذا البحث ، فهو على الشكل الآتي :

1_ بيَّنتُ المفهوم اللغوي للمصطلحات التي تمت دراستها ، ثم عرضتُ تعريفات المحدثين لهذه المصطلحات .

2_ تَتَبَّعْتُ النصوص من مصادرها الأصلية ، في كل مسألة من مسائل البحث ، وعزوت الأقوال إلى قائليها ، وربما أنقل قولاً عن إمام من غير كتابه الأصلي ، وأشير إلى من نقل عنه هذا القول .

3 _ فصَّلت في بعض المسائل التي اختلفت فيها آراء المحدثين واجتهاداتهم ، أو كثرت عليها الانتقادات ، كالاختلاف في تعريف المرسل ، وحجيته ، والمنقطع ، وغيره ... باذلاً جهدي في التوفيق بين هذه الآراء ، أو بيان الراجح منها .

4 _ رتبت الآراء والأقوال والاستقراءات حسب الترتيب التاريخي غالباً ، ليظهر لنا تطور المصطلح ، وقد

أذكر بجانب صاحب الرأي سنة وفاته ليظهر لنا الترتيب .

5 _ نقلت كثيراً من أقوال الأئمة بحذافيره ، وذلك ليتميز كلام الأئمة عن فهمي لها ...

6 _ لم ألتزم في بحثي أن تكون الأبحاث متوازنة في عدد مطالبها ، أو صفحاتها ... وهذه هي طبيعة العلوم الشرعية ، خلافاً لغيرها ، فإن موضوع الفصل ، أو المبحث ، أو المطلب ... قد يقتضي من التفصيل والتوسع ما لا يقتضيه موضوع الفصل أو المبحث الآخر ... لهذا فإن القول بلزوم التوازن بين الفصول من حيث عدد مباحثها ومطالبها ، وصحائفها ... يلزم منه مباشرة التطويل المُمِل ، أو الاختصار المُخِل ، وهذا ينافي أهداف البحث العلمي ، بل يحيد بالطالب إلى الاشتغال بما لا فائدة منه وترك ما هو مهم ومفيد .

7 _ صنعت للبحث فهارس متنوعة ، وهي : فهرس الآيات القرآنية ، وفهرس الأحاديث والآثار ، وفهرس الأعلام المترجَم لهم ، وفهرس المصادر والمراجع ، وفهرس الموضوعات ، والفهرس العام .

منهج العزو والتخريج في هوامش الرسالة :

سرت في عزو الآيات والأحاديث والأفكار على النحو الآتي :

1_ عزوت الآيات القرآنية إلى سورها في الهامش ، وذلك بذكر اسم السورة ثم رقم الآية ، وأحياناً أذكر اسم السورة ورقم الآية في المتن ، وهذا نادر .

2_ وأما تخريج الأحاديث :

فما كان منها في الصحيحين فلا أتجاوزهما ، لاعتمادهما الصحة في كتابيهما ... وإن لم يكن الحديث في الصحيحين خَرَّجتُه من السنن الأربعة إن وُجِد ، ولا أزيد عليها ، إلا أن توجد فائدة ... كما لا أقتصر على واحد منها أيضاً في كثير من الأحيان ، فإن لم أجد الحديث في السنن الأربعة خَرَّجتُه مما تيسر لي من مصادر الحديث الأخرى ... وقد أراعي في التخريج المتن ، وقد أُضيف إلى المتن السندَ أيضاً ، حسب ما يقتضيه السياق .

وأما طريقة العزو :

فأذكر اسم الكتاب ، ثم اسم الباب ، ونادراً ما اقتصر على ذكر اسم الكتاب فقط ، ثم أذكر رقم الحديث والجزء والصفحة ، وأحياناً أقتصر على رقم الحديث فقط .

وأما بالنسبة إلى الحكم على الأحاديث والآثار إن لم تكن في الصحيحين :

فَإِنْ حَكَمَ على الحديث إمام من الأئمة المتقدمين اكتفيت بذلك ، وخصوصاً الإمام الترمذي في سننه ، وابن حجر في التلخيص الحبير ، أو في فتح الباري ... وإن لم أجد من نَصَّ على حُكْمِهِ : تتبَّعتُ ما قاله علماء الجرح والتعديل في رجال إسناده ... وقد أُخرِّج الحديث ولا أذكر من حكم عليه من علماء الجرح والتعديل ، وإنما أذكر فقط من خرَّجه ، ذاكراً اسم الكتاب والجزء ... تاركاً ما تبقى للقارئ ، وهذا نادر .

3 _ بالنسبة إلى النقل من المصادر والمراجع الأخرى غير السنن والصحاح ... :

وهذا النقل إما أن يكون حرفياً ، أو بالمعنى ، فإن نقلت منها نصاً حرفياً ، ذكرت اسم المصدر في الهامش مباشرة دون قولي : (انظر) ، أو (ينظر) ، وإن نقلته بالمعنى أو أضفت إليه بعض الكلام من عندي ذكرت في الهامش اسم المصدر مسبوقاً بقولي : (انظر) ، أو (ينظر) ، وبعد أن أذكر اسمَ الكتاب الذي نقلت منه النص الحرفي ، أو المعنى ، أتبعه برقم الجزء والصفحة إن كان ذا أجزاء ، أو أكتفي بذكر رقم الصفحة ، أو رقمه بدون ذكر رقم الصفحة ، إن كان مرقماً من الكتاب الذي نقلت منه .

4 _ بالنسبة إلى الأعلام الذين مَرَّ ذكرهم في متن الرسالة :

لم ألتزم ترجمة جميع الأعلام الواردين في الرسالة ، لأن ذلك كالمتعذر ، إذ لا تكاد تخلو صفحة من صفحات البحث عن عَلَم من الأعلام على الأقل ، بل أكتفي بترجمة الذين يُحتاج إلى معرفتهم ، كأن يكون الكلام في المتن حول العَلَم ، أو أن يكون العَلَم مثالاً تطبيقياً لقاعدة أو مسألة ...

أما المشاهير والمعروفون فلم أترجم لأحد منهم ، لعدم الحاجة إلى ذلك .

5 _ بالنسبة إلى ترتيب المصادر في الهامش :

حاولت قدر الإمكان ترتيب المصادر التي نقلت منها حسب ترتيبها الزمني ، الأقدم فالأقدم ، وقد أخالف ذلك أحياناً إذا كان النص المنقول في المتن من متأخر أوضح في معناه من المتقدم ، أو مفصَّل فيه من المتأخر أكثر ممن أتى قبله ، أو ما شابه ذلك من اعتبارات ...

ثم إني لم ألتزم التعريف بالكتاب وطبعته ... في الهامش ، وإنما أرجأت ذلك إلى فهرس المصادر والمراجع .

الجهود السابقة :

بالنسبة للكتب والأبحاث التي تحدثت عن الانقطاع في السند ، بأقسامه ، وأنواعه _ كالمرسل ، والمنقطع ، والمعلق ، والمدلَّس ... _ ومفاهيم هذه الأنواع ، وحكمها من حيث القبول أو الرد ، أي : أثر الانقطاع فيها من حيث القبول أو الرد ، وهو ما اخترت تسميته في عنوان هذا البحث ، فالمصنفات في ذلك كثيرة جداً ، بل لا يكاد يوجد كتاب في مصطلح الحديث _ قديماً أو حديثاً _ إلا وتناول الحديث عن هذه الأنواع الحديثية ، وحكمها ، قبولاً أو رداً ...

بل إن من توضيح الواضحات أن يتحدث المرء عن الكتب التي ألفت في بيان ذلك ، إذ هي من الكثرة والوفرة بحيث يصعب معها القيام بحصرها أو عَدِّها .

عِلْماً أن العلماء في تلك المؤلَّفات لم يستعملوا كلمة (الأثر) كما فعلت في هذا البحث ، وإنما أطلقوا كلمة : (الحكم) ، أو (الحجية) ، بدل كلمة (الأثر) ، والمعنى واحد من وجهة نظري .

هذا من حيث التأليف ، والجمع ... أما من حيث تناول هذه الأنواع الحديثية المختصة بالانقطاع في السند فقط ، في مؤلَّف مستقل ، مجتمعة مع بعضها ، منفردة عن غيرها من الأنواع الأخرى التي لا دخل لها بالانقطاع في

السند ، وعلى الشكل الذي تقدم بيانه : تأصيلاً ، وتحليلاً ، وتطبيقاً ... فهذا ما لم أجد بحدود اطلاعي وتتبعي من تعرض له .

عِلماً أن هناك بعض المؤلَّفات _ أكثرها لمؤلفين معاصرين _ قد بَحَثَتْ في نوع واحد من هذه الأنواع الحديثية مستقلاً عن غيره من الأنواع الأخرى ، على الشكل الآتي :

_ جامع التحصيل في أحكام المراسيل ، للحافظ العلائي (ت : 761 هـ) : وهو كتاب فريد من نوعه بكل معنى الكلمة ، وقد اقتصر مؤلفه في هذا الكتاب على الكلام عن الحديث المرسل فقط ، كما هو واضح من عنوانه ، وإن أشار إلى غير المرسل فيه ... إلا أن إشارته جاءت عرضية ، وليست أساسية .

أما كلامه عن الحديث المرسل : (مفهومه ، وحجيته ، وأقوال العلماء في ذلك ، وأدلتهم ، والمناقشة ، والردود ...) فقد كان كتاباً حافلاً ، شاملاً ، جامعاً ، مانعاً ، متقدّماً على كل من جاء قبله أو بعده في الكلام عن الحديث المرسل وأحكامه ، وقد استفدت منه كثيراً .

إلا أن كثرة الأقوال والأدلة فيه ، مع كثرة المناقشات والردود عليها ... جعل فائدته مقتصرة على المتخصصين فقط ، إذ قد تسبب القراءة فيه أحياناً بعض الملل لمن يقرؤه ، أو نحو ذلك ... إلا للمختصين .

_ الحديث المرسل : حجيته وأثره في الفقه الإسلامي ، لمحمد حسن هيتو ، وهو أيضاً كتاب نافع ، ومتخصص بالكلام عن الحديث المرسل فقط ، بالإضافة إلى أثره الفقهي ، وقد سار فيه مؤلفه على نهج الحافظ العلائي في كتاب (جامع التحصيل) ، في عرض الأقوال والأدلة ... إلا أنه أخلَّ بذكر كثير من المسائل التي كان من حقها أن تُذْكر فيه ، بالإضافة إلى ذكره لبعض الأشياء التي لا فائدة من ذكرها ... ومع ذلك فإني قد استفدت منه كثيراً في بحثي هذا ، وخصوصاً من تحقيقاته وتحريراته ، والأمثلة التي ذكرها فيه ...

_ الحديث المرسل : مفهومه وحجيته ، لخلدون الأحدب ، وهو أيضاً كتاب نافع جداً ، وما قيل في سابقه يقال فيه أيضاً ، وإن كان هذا الكتاب أنفع من سابقه ، وأشد فائدة ، وأحسن ترتيباً ، وقد حاول مؤلفه في كثير من المسائل اختيار الراجح منها ، مع التوفيق بين الآراء والأقوال الأخرى ... إلا أنه يبقى كتاباً مختصراً جداً .

_ الحديث المرسل بين القبول والرد ، لـ حصة بنت عبد العزيز الصغير ، وهو كتاب ضخم يقع في مجلدين ، عظيم النفع ، كثير الفائدة ، حاولت فيه مؤلفتُه استيعاب جميع المسائل التي تتعلق بالحديث المرسل ... إلا أن الكتاب يشكو الإطالة ، والاستطراد ، وعدم الترتيب والتوفيق بين كثير من الأقوال ، والمسائل ... بالإضافة إلى ضعف شخصية مؤلفته في هذا الكتاب ، وعدم توفيقها وترجيحها بين كثير من الأقوال ...

_ التدليس في الحديث : حقيقته وأقسامه وأحكامه ومراتبه والموصوفون به ، لـ مسفر بن غرم الله الدميني ، وهو أيضاً كتاب نافع جداً ، وإنَّ مَنْ يقرأُ عنوانَه يظنه كتاباً واسعاً ضخماً ، مستوعباً لجميع أحكام التدليس ، إلا أن الحقيقة هي عكس ذلك ، ومع كونه كتاباً مختصراً ، فهو عظيم النفع ، لا استطراد فيه ، بالإضافة إلى أن شخصية مؤلفه واضحة في كثير من المسائل المذكورة فيه .

ـ التدليس وأحكامه وآثاره النقدية ، لـــ صالح بن سعيد عومار الجزائري ، وهو كتاب لم تقع يدي على أوسع وأفضل منه في هذا الباب ، مع كثرة الفوائد واللفتات الحديثية فيه ، وقد استفدت منه كثيراً .

بالإضافة إلى الكتب المعاصرة الأخرى التي تطرقت للحديث عن نوع واحد من أنواع الانقطاع في السند ، أو لجميعها ... دون دراسة شاملة جامعة مستوعبة لكل أشتات الموضوع وجوانبه وضوابطه ... وهو ما يحاوله هذا البحث ، ويرمي إليه بعون الله تعالى .

خطة البحث :

اقتضت طبيعة البحث تقسيمه إلى مقدمة ، **وفصل تمهيدي** ، **وفصلين** ، وخاتمة ، على النحو الآتي ذكره ، وقد آثرت عرض الخطة مفصلة بفصولها ومباحثها ومطالبها ، حتى تكون واضحة للناظر ، بينة للقارئ والملاحِظ :

المقدمة : وتحدثت فيها عن أهمية البحث ، والجديد الذي يقدمه ، ومجال البحث وحدوده ، وسبب اختيار البحث ، ومشكلة البحث وتساؤلاته ، ومنهج البحث ، ومنهج الكتابة ، ومنهج العزو والتخريج في الهامش ، والجهود السابقة ، وخطة البحث .

الفصل التمهيدي : المفاهيم التأسيسية ، وضمنته أربعة مباحث :

- **المبحث الأول : مفهوم المصطلحات الواردة في عنوان البحث ، وهي :**
  (الحديث ـ السَّنَد ـ القَبُول ـ الرَّد)
- **المبحث الثاني : نشأة علم الإسناد ، وأهميته عند المسلمين**
- **المبحث الثالث : الاتصال في السند** ، وقسمته إلى أربعة مطالب :
  ـ المطلب الأول : مفهوم الاتصال في السند
  ـ المطلب الثاني : مراتب الاتصال في السند
  ـ المطلب الثالث : صيغ الأداء : (أقسامها ـ وأهميتها)
  ـ المطلب الرابع : الطريق إلى معرفة سماع الراوي ممن روى عنه
- **المبحث الرابع : الانقطاع في السند** ، وقسمته إلى مطلبين :
  ـ المطلب الأول : مفهوم الانقطاع في السند
  ـ المطلب الثاني : أقسام الانقطاع في السند

الفصل الأول : الانقطاع الظاهر وأثره في قبول الحديث : وقسمته إلى أربعة مباحث :

- **المبحث الأول : الحديث المُرْسَل وأثر الانقطاع في قبوله :** وقسمته إلى مطلبين :

_ المطلب الأول : مفهوم الحديث المرسل

_ المطلب الثاني : أثر الانقطاع في قبول الحديث المرسل

- **المبحث الثاني : الحديث المُنْقَطِع وأثر الانقطاع في قبوله :** وقسمته إلى مطلبين :

_ المطلب الأول : مفهوم الحديث المنقطع

_ المطلب الثاني : أثر الانقطاع في قبول الحديث المنقطع

- **المبحث الثالث : الحديث المُعْضَل وأثر الانقطاع في قبوله :** وقسمته إلى مطلبين :

_ المطلب الأول : مفهوم الحديث المعضل

_ المطلب الثاني : أثر الانقطاع في قبول الحديث المعضل

- **المبحث الرابع : الحديث المُعَلَّق وأثر الانقطاع في قبوله :** وقسمته إلى مطلبين :

_ المطلب الأول : مفهوم الحديث المعلَّق

_ المطلب الثاني : أثر الانقطاع في قبول الحديث المعلَّق

الفصل الثاني : الانقطاع الخفي وأثره في قبول الحديث : وقسمته إلى مبحثين :

- **المبحث الأول : التَّدْليس وأثر الانقطاع في قبوله :** وقسمته إلى مطلبين :

_ المطلب الأول : مفهوم التدليس

_ المطلب الثاني : أثر الانقطاع في قبول الحديث المدلَّس

- **المبحث الثاني : المُرْسَل الخفي وأثر الانقطاع في قبوله :** وقسمته إلى مطلبين :

_ المطلب الأول : مفهوم المرسل الخفي

_ المطلب الثاني : أثر الانقطاع في قبول المرسل الخفي

الخاتمة : وفيها أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال البحث .

ثم إني وضعت بعد الخاتمة : (الفهارس الفنية) ، وتشمل : فهرس الآيات القرآنية ، وفهرس الأحاديث والآثار وفهرس الأعلام المترجم لهم ، وفهرس المصادر والمراجع ، وفهرس الموضوعات ، والفهرس العام .

وأخيراً ، فهذا البحث جهد متواضع في خدمة السنة النبوية ، فإن وُفِّقت فيه فالفضل كله لله ، وإن زلَّت قدمي ، أو تعثرتُ في شيء منه ، فمن نفسي وقلةِ علمي .

اللهم أنت الموفق ، وبك المستعان ، عليك توكلت ، وإليك أنبت ، أسأل الله تعالى أن يجعل التوفيق حليفي ، وأن يرزقني الإتقان في عملي مع السداد ، وأن يعدل بي عن مواطن الزلل ، وأن يجعل في عملي أسباب القبول والإخلاص لوجهه الكريم ، إنه خير مسؤول ، والحمد لله رب العالمين .

1 _ عدد الأحاديث المعلقة في صحيح البخاري 167
2 _ أنواع المعلقات في صحيح البخاري ، وحكمها ، وأمثلتها 167
تنبيهان :
التنبيه الأول 170
التنبيه الثاني 173
الخلاصة 175
ثانياً : الحديث المعلق في صحيح مسلم :
1 _ عدد الأحاديث المعلقة في صحيح مسلم 176
2 _ طريقة الإمام مسلم في إخراج المعلق 176
3 _ أمثلة عن الأحاديث المعلقة في صحيح مسلم 176

الفصل الثاني : الانقطاع الخفي وأثره في قبول الحديث 180 _ 256

- **المبحث الأول : التَّدْليس وأثر الانقطاع في قبوله 182**

_ المطلب الأول : مفهوم التدليس :
أولاً : التدليس لغة 183
ثانياً : المفهوم الاصطلاحي العام للتدليس 183
ثالثاً : أقسام التدليس ، ومفهوم كل قسم : 185
أولاً : تدليس الشيوخ 186
ثانياً : تدليس الإسناد :
1 _ تعريفه 189
التحقيق 193
2 _ العبارة المستعملة في تدليس الإسناد 194
3 _ مثاله 194
هل يوصف الصحابة بالتدليس ؟ 195
4 _ أنواع من التدليس تلتحق بتدليس الإسناد :
النوع الأول : تدليس التسوية :
1 _ تعريفه 196
2 _ أمثلة عن أحاديث وقع فيها تدليس التسوية 198

3 _ الفرق بين التسوية وتدليس التسوية 200
النوع الثاني : تدليس العطف :
1 _ صورته 201
2 _ مثاله 202
النوع الثالث : تدليس القطع (الحذف _ السكوت) :
1 _ صورته 203
2 _ مثاله 203
النوع الرابع : تدليس الصيغ (العبارة عن التحمل) :
1 _ تعريفه 205
2 _ صوره :
الصورة الأولى 208
الصورة الثانية 209
الصورة الثالثة 211
_ المطلب الثاني : أثر الانقطاع في قبول الحديث المدلَّس : 212
القول الأول 212
القول الثاني 215
القول الثالث 216
ملاحظتان :
الملاحظة الأولى 222
الملاحظة الثانية 224
الأمثلة التطبيقية 229
• **المبحث الثاني : المُرْسَل الخفي وأثر الانقطاع في قبوله** 237
_ المطلب الأول : مفهوم المرسل الخفي :
أولاً : الخفي لغة 238
ثانياً : المرسل الخفي اصطلاحاً 238
_ المطلب الثاني : أثر الانقطاع في قبول المرسل الخفي 247
الأمثلة التطبيقية 249

الخاتمة : نتائج البحث 257

الفهارس الفنية

أولاً : فهرس الآيات القرآنية 264

ثانياً : فهرس الأحاديث والآثار 265

ثالثاً : فهرس الأعلام المترجَم لهم 270

رابعاً : فهرس المصادر والمراجع 272

خامساً : فهرس الموضوعات 292